

بم نبدأ؟

لئن كانت دولة الرفاه والرعاية الريفية، التي تشكلت في ظل تنامي إيرادات بيع النفط الخام، قد برزت في عقدي الخمسينات والستينات، واشتد عودها في عقد السبعينات، فإن أزمته بدأت تلوح منذ بداية عقد الثمانيات، وأصبحت هذه الأزمة اليوم واقعاً لا يمكن الهروب منه أو تجاهله.

فلم يعد ممكناً الاستمرار في السير على النهج السابق ذاته، بسياساته الاقتصادية الاستهلاكية غير الرشيدة وأساليب إنفاقه غير المبررة، وقيمه الاجتماعية السالبة، وطرائق إدارته المتخلفة، التي كانت الوفرة المالية تغطي عيوبها.

ولعلنا نلاحظ بوضوح، بعض مظاهر هذه الأزمة ومظاهر العجز في معالجتها، بإيرادات الميزانية في تدن ملحوظ، والإنفاق العام في تنام مطرد، وبخاصة على مستوى الإنفاق العسكري والصرف الباذخ أما العادات الاستهلاكية فلم تتغير ولم تتأثر، والوجهة الاقتصادية غير محددة، والحديث عن الضرائب والرسوم فاقد لمعناه وإرادة تنفيذه، أما الخصخصة فإنها تتم كعملية بيع وتصفية لأصول تملكها الدولة أكثر مما هي عمليه يقصد بها تمكين القطاع الخاص من النهوض بدور اقتصادي رائد، كما لا تخلو هذه العملية من ملابسات تثار بشأن مدى سلامتها، وأموال التأمينات الاجتماعية معرّضة للمساس والانتقاص، وي طرح مطلب توظيف الكويتيين بينما المطلوب التركيز على التشغيل والأستخدام الأمثل للعمالة الوطنية بدلاً عن تهميشها في وظائف لا دور لها ولا مبرر لوجودها، حتى تجاوز عدد الموظفين في القطاع الحكومي ربع مليون موظف، علاوة على أن هذا الحديث يتم مع تجاهل حقيقة أن الميزانية قد تستنفذ بعد ثلاث سنوات في مصروفات الباب الأول وحده.

وفي رأينا أنه آن الأوان لانطلاق بديلة تضع حداً للاستمرار في النهج المتبع، والذي هو نهج مفض إلى طريق مسدود، وأن الأوان لنقلة نوعية جادة تضع مخرجاً بديلاً لأزمة دولة الرفاه والرعاية الريفية وتعالج بصورة منهجية الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد والواقع الاجتماعي.

إن المطلوب ليس مجرد إصلاحات جزئية ومعالجات متناثرة لهذا القطاع أو ذاك ولهذه المشكلة أو تلك دون رابط يربط هذه المعالجات أو الإصلاحات بمشروع واضح للنهوض، ذلك أن الإصلاحات الجزئية، مهما حسنت النوايا لتحقيقها، لن تكون قادرة على تحقيق مثل هذه النقلة، بل ستكون عرضة للإنتكاس والتراجع وفي أفضل الحالات المراوغة في المكان، إذ لا يمكن إصلاح الاقتصاد دون نهج عام واضح للنهوض بالبلاد بحيث تكون الكويت ذات يوم ميناءً ومركزاً مالياً وتجارياً وخدمياً للمنطقة وليس مجرد دولة منتجة للنفط الآيل الى نضوب، كما لا يمكن إحداث إصلاحات قانونية دون مشروع نهضة يكون مبدأ سيادة القانون اساساً له، في إطار قيم جديدة، ولا معنى للحدوث عن إصلاح التعليم دون تحديد لما نريده من مخرجات التعليم، الذين يفترض ألاّ نحتاجهم كموظفين في جهاز الدولة بل كوادرمؤهلة تناسب متطلبات تحول الكويت إلى الميناء والمركز المالي والتجاري والخدمي للمنطقة؟. كما لا يمكن الحديث بجدية عن الإصلاح الإداري في ظل الدور الراهن للجهاز الإداري الحكومي، ولا يمكن البحث في معالجات للتركيبية السكانية أو مشكلة "البدون" دون ربط ذلك بوجهة تنمية محددة للكويت، ولا يمكن تصور سياسات دفاعية وسياسات خارجية بمعزل عن طبيعة خط التطور الذي يفترض أن نسير وفقه، وهكذا نجد أن المطلوب بالأساس لإحداث النقلة النوعية المنشودة هو تحديد الوجهة العامة التي يجب أن نتجه نحوها، وليس الخوض في تفاصيل المشاكل وجزئيات الحلول!

ومن الضروري هنا التأكيد على أن الأساس هو قرار سياسي مستند إلى إرادة اجتماعية وبموقف وطني مسؤول، وهذا ما يتطلب بحثاً جاداً في كيفية تشكيل القرار السياسي وكيفية صنعه وأسلوب إتخاذه وطبيعة المسؤولية السياسية تجاهه، من جانب الحكم أولاً، ومن جانب سلطات التنفيذ والتشريع ثانياً، ومن مؤسسات المجتمع المدني.

فهل تكون الخطوة الأولى من جانب من بيدهم القرار، تعامللاً جاداً مع هذا المطلب، أم ترانا سنستمر في الدوران في الحلقة المفرغة ذاتها؟